

Distr.: General
18 February 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثامنة عشرة

٣-١٤ أيار/مايو ٢٠١٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠١٠-٢٠١١ - دورة الاستعراض

موجز مقدم من الرئيس بشأن اجتماع التنفيذ الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

أولا - السياق الإنمائي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

١ - وصلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى مفترق طرق. إذ إن السياسات التي ترسم وقرارات الاستثمار التي تتخذ اليوم، سواء بسبيل الاستجابة لمسائل شاملة لعدة قطاعات أو لمجموعات مواضيعية، مثل مسائل النقل والكيميائيات ومعالجة النفايات والتعدين، أو لإطار العشر سنوات لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدام، ستربط البلدان بأنماط إنمائية معينة على مدى عقود قادمة. ويتمثل الحل في: (أ) تيسير التنمية الاقتصادية، التي من شأنها أن تفصل استخدام الموارد، سواء كانت موارد معدنية أو كيميائية، عن نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ (ب) تشجيع الاستهلاك المستدام وطرائق الإنتاج والنقل القابلة للاستدامة؛ (ج) إتاحة إمكانية الحصول على فرص التوظيف واستيفاء الاحتياجات الأساسية، مع تخفيف الازدحام وخفض النفايات والتلوث واستخدام الطاقة إلى الحد الأدنى في ذات الوقت.

* E/CN.17/2010/1



٢ - وفيما يتعلق بالتنمية والاستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، سواء فيما يختص بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات أو في سياق مواضيعي، هناك حاجة لبناء نظام اجتماعي - اقتصادي ونظام إيكولوجي يتسمان بالصلابة والترابط، وبالقدرة على الاستجابة للصدمات التي أثرت في الآونة الأخيرة على الاقتصاد الإقليمي والعالمي نتيجة للأزمات الناشئة في مجالات الشؤون المالية والوقود والأغذية. وستتطلب تطوير مثل هذا النظام المتكامل التركيز على ثلاثة عناصر: (أ) الالتزام بالحدود؛ (ب) تعزيز صلابة النظام المتكامل؛ (ج) التفاعل مع روابط النظام.

٣ - وتمثل فكرة الحدود أو العتبات مفهوما هاما في مجال الاستدامة. إذ إن كفاءة استخدام الموارد، أو الكفاءة الإيكولوجية، هي المكون الأساسي لكل من النمو غير الضار بالبيئة والاستهلاك والإنتاج المستدامين (وهو الموضوع الشامل لعدة قطاعات في المجموعة المواضيعية قيد النقاش)، وشكلت من ثم جزءا لا يتجزأ من المحافظة على عدم تجاوز الضغوط للحدود وتعزيز صلابة النظام، وتعزيز الاستدامة نتيجة لذلك. ولاحظ المشاركون أن الشواغل المتعلقة بزيادة الاتساق الإيكولوجي والاستدامة، ذات جذور عميقة في المنطقة، على غرار ما يعكسه "المؤشر الوطني الإجمالي للسعادة" في بوتان، و "اقتصاد الاكتفاء" في تايلند، واستراتيجية "النمو غير الضار بالبيئة وذي معدلات الكربون المنخفضة" في جمهورية كوريا، و "المجتمع المتناغم" في الصين.

٤ - وانصب اهتمام النمو غير الضار بالبيئة على فصل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والأنشطة البشرية المتصلة بها عن الآثار البيئية المترتبة عليها. وتمثل الهدف غير المعلن في خفض التأثير السلبي المتبادل بين عناصر النظام إلى الحد الأدنى. ولذلك حددت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الكفاءة الإيكولوجية للنمو باعتبارها العنصر الرئيسي لاستيفاء الاحتياجات المستقبلية دون تجاوز حدود قدرة تحمل البيئة.

٥ - ويتعين من ثم أن تساعد السياسات والإجراءات المطلوبة لتطوير نظم اجتماعية - اقتصادية ذات صلابة على إيجاد حلول للمشاكل المتصلة بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات والمسائل المواضيعية معا، وأن تحصل على قدر أكبر من الاهتمام في الحوار الدائر على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. ومن الضروري الاعتراف بالروابط بين النظم الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية. وتحظى الاستثمارات في مجال المعدات والأدوات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة بقدر كبير من التشجيع لدى صناع السياسات في الوقت الراهن، بينما لم تعالج بصورة مناسبة الاستثمارات في مجال البرمجيات - أي إحداث التغييرات المطلوبة في

السلوك والحوكمة، وإشراك وتمكين أصحاب المصلحة المتعددين. ومن الضروري تعزيز المساهمات المتعلقة بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات والمسائل المواضيعية.

٦ - وأخيراً، وفي خضم الأزمات المتعددة، حينما كانت النماذج الإنمائية التقليدية عرضة للتساؤلات وكان العالم يبحث عن سبل وقيادات جديدة، أتاحت لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الفرصة لا لتشكيل مستقبلها فحسب، بل ولتشكيل مستقبل العالم بأسره. وبرزت أيضاً ضرورة وضع أحكام مالية مشددة، ونقل التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة، وتعزيز التعاون الإقليمي بهدف تبادل الممارسات الجيدة. وعلاوة على ذلك، تستطيع المنطقة إعداد مجموعة مشتركة من المعايير والشروط والنهج الإنمائية، على نحو يشمل مبادئ وسياسات واستراتيجيات الكفاءة الإيكولوجية، ويحقق تكامل جميع أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) على نحو شامل ومتوازن.

ثانياً - تعليقات عامة على التقارير المواضيعية

٧ - أعرب المشاركون عن تقديرهم لإعداد مشاريع تقارير مواضيعية وتجميعية شاملة، وامتدحوا نفع هذه التقارير في تيسير المناقشة الإقليمية أثناء انعقاد لجنة التنمية المستدامة. لكن حرت الإشارة إلى أن انعقاد اجتماع التنفيذ الإقليمي الحالي قد لا يكون كافياً لتغطية جميع الجوانب ومجالات الأولويات ذات الصلة المتعلقة باتخاذ إجراءات إقليمية جماعية، بسبب اتساع نطاق تغطية كل واحد من المجالات المواضيعية الخمس علاوة على تعقيد مجالات ترابطها.

٨ - ولأغراض كفاءة وجود قاعدة معلومات واسعة وتفصيلية من أجل العملية الاستعراضية للجنة، شجع الاجتماع جميع الحكومات على تقديم التقارير الوطنية إلى أمانة اللجنة.

ثالثاً - استعراض المسائل المتصلة بالمجالات المواضيعية

ألف - النقل

١ - التقدم والإنجازات

٩ - أُبجّر تقدم ملموس في مجالي التكامل والترابط الإقليميين. بيد أن فوائد التحليلات التي شهدتها قطاع النقل أثرت بشكل رئيسي على سكان المناطق الساحلية في آسيا، وبخاصة المناطق القريبة من الموانئ البحرية. وتبقت من ثم مهمة كبرى في مجال النقل، هي الوصول

إلى مجموعات كبيرة من السكان في المناطق الداخلية النائية والمناطق الريفية، وفي البلدان غير الساحلية كذلك، بغرض تعزيز الازدهار الشامل.

١٠ - وشهدت السنوات الأخيرة ازدياد عدد الطرق البرية وتحسن نوعيتها، لكن يتبقى الكثير الذي يجب عمله من أجل إتاحة خدمات نقل مناسبة للمناطق الريفية. بما في ذلك تطوير الطرق الفرعية. ومثلت كفاءة إمكانية الوصول إلى الأسواق، وبخاصة فيما يتعلق بنقل السلع الزراعية، شرطا أساسيا لإتاحة إمكانية التجارة في السلع المنتجة محليا، ومن ثم إنعاش اقتصادات المناطق الريفية. وأدى قطاع النقل دورا حاسما في تخفيف وطأة الفقر، من خلال تيسير إمكانية الحصول على فرص توظيف للفئات ذات الدخل المنخفض وزيادة الوقت الذي يمكن أن تكرسه هذه الفئات للأنشطة المدرة للدخل. وفي المناطق الريفية، تمثل المسافات إلى المدارس وجودة الطرق عناصر رئيسية في تحديد معدلات إكمال التعليم، بينما يشكل مدى القرب من المستشفيات عاملا مؤثرا على معدلات وفيات الرضع والأطفال، علاوة على وفيات النفاس.

١١ - ويرتبط توفير خدمات نقل ذات نوعية جيدة ارتباطا وثيقا بالأداء الاقتصادي والإنصاف الاجتماعي. ومن شأن وجود نظام للنقل قابل للاستدامة اجتماعيا أن يستوفي الاحتياجات المتعلقة بالتنقل وإمكانية الوصول إلى أشد الفئات ضعفا في المجتمع، ويشمل ذلك العائلات ذات الدخل المنخفض والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. ويتعين بخاصة أن يكون النقل القابل للاستدامة والشؤون الجنسانية متلائمين. إذ تمثل زيادة القدرة على التنقل عنصرا حاسما في تمكين المرأة من المشاركة في التنمية الاقتصادية. وتمنح بلدان كثيرة الأولوية لقطاع النقل العام، حيث توجد أمثلة على إتاحة إمكانية الوصول للجميع في المنطقة بأكملها. وكانت بعض البلدان، مثل الفلبين، منهمكة في إعداد استراتيجيات وطنية للنقل قابلة للاستدامة بيئيا. وفي الوقت نفسه، هناك الكثير الذي يتعين عمله في المنطقة إذا توفرت الرغبة في إعداد نظم للنقل تتسم بالشمول الاجتماعي.

١٢ - وقد تحسنت نوعية الهواء في عدد من المدن الآسيوية في السنوات الأخيرة، ويعود الفضل في ذلك بصفة رئيسية إلى النجاح في التخلص تدريجيا من الغازولين المشتعل على معدن الرصاص ومن محركات الدراجات النارية ذات الشوطين، علاوة على تحسين انبعاثات المركبات ومستويات جودة الوقود. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال مستويات تلوث الهواء في المدن الآسيوية أعلى من المبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، وتتمثل نتيجة ذلك في حدوث نصف مليون حالة وفاة مبكرة كل عام تقريبا. والهباب هو الملوث الرئيسي المثير للقلق، كما تتزايد الإشكاليات التي يتسبب فيها الأوزون.

١٣ - وكان قطاع النقل ضمن القطاعات الرئيسية من حيث إجمالي استهلاك الطاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والمستهلك الأكبر للنفط. وتترتب على ذلك نتائج هامة فيما يتعلق بأمن الطاقة، نظرا إلى أن غالبية البلدان تعد ضمن المستوردين الخالصين للطاقة وتتأثر على وجه الخصوص بتقلبات أسعار النفط. وقد أحرزت بعض البلدان تقدما في مجال تحسين كفاءة استخدام الوقود وخفض مستويات انبعاثات المركبات. إذ تمكنت اليابان على سبيل المثال، من تحقيق تحسن بنسبة ٥٠ في المائة في كفاءة استخدام الوقود خلال العشرين سنة الماضية، وذلك بفضل تطبيق نهجها المسمى "المستويات العليا لكفاءة الاستخدام".

١٤ - وكان قطاع النقل أيضا هو ثاني أكبر القطاعات مساهمة في إنتاج انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على نطاق العالم، حيث بلغت حصته ٢٣ في المائة من مجموع الانبعاثات، وكان هو المصدر الأسرع نموا فيما يتعلق بهذه الانبعاثات في البلدان النامية. وعمدت البلدان إلى اتخاذ خطوات لخفض الانبعاثات بطرائق من بينها، على سبيل المثال، تعزيز قطاع النقل العام والاتجاه نحو استخدام طرائق للنقل تستهلك قدرا أقل من مادة الكربون، مثل السكك الحديدية، وتحسين كفاءة استخدام الوقود. وأتاحت هذه التدابير بالفعل إمكانية خفض الانبعاثات الناجمة عن قطاع النقل في اليابان، على سبيل المثال، بعد أن بلغت أعلى مستوياتها في عام ٢٠٠١. وفي البلدان التي تحقق فيها بالفعل انخفاض نسبي في كثافة استخدام الكربون في قطاع النقل، تمثلت الأولوية في المحافظة على هذا المستوى المنخفض مع التوسع في إتاحة إمكانية الحصول على خدمات النقل.

٢ - التحديات والقيود

١٥ - وقف انعدام إمكانية الحصول على خدمات النقل وعدم القدرة على التنقل عائقا أمام إنجاز تنمية مستدامة حقيقية. وحدّ عدم اكتمال الهياكل الأساسية لنقل الشحنات من إمكانية وصول المنتجات المحلية إلى الأسواق. وأسهمت سرعة دخول المركبات الآلية إلى المنطقة في نشوء عدد من المشاكل، التي تشمل الازدحام وتلوث الهواء وانبعاثات غازات الدفيئة والإصابات والوفيات ذات الصلة بالنقل. ويتحمل السكان ذوو الدخل المنخفض عبء التأثير السلبي لدخول المركبات الآلية في كثير من الأحيان، على الرغم من أن الكثيرين من الفقراء لا يملكون في واقع الأمر وسائل آلية للنقل خاصة بهم.

١٦ - وتمثلت أكبر العقبات التي اعترضت استدامة النقل فيما يلي: (أ) الهياكل الأساسية المؤسسية والإدارية غير المناسبة؛ (ب) عدم وجود المعلومات الكافية لدى صنّاع السياسات على الصعيدين الوطني والمحلي؛ (ج) عدم وجود بيانات أساسية كافية بشأن حصص طرائق النقل المختلفة في النظام، واحتياجات المستخدمين، وجودة الهواء، وغيرها من العوامل الحاسمة

الأخرى؛ (د) عدم وجود موارد بشرية كافية لمعالجة المسائل ذات الصلة؛ (هـ) عدم وجود موارد تمويل كافية؛ (و) عدم إمكانية الحصول على التكنولوجيات المناسبة؛ (ز) التركيز على عدد قليل من المدن الرئيسية بدون الالتفات إلى الإجراءات الهادفة إلى تحقيق استدامة النقل في مدن الدرجة الثانية والمدن الأصغر حجما والمناطق الريفية؛ (ح) عدم وجود معايير لانبعاثات المركبات. ولوحظت أيضا أهمية مشاركة القاعدة الجماهيرية العريضة في عمليات تطوير الهياكل الأساسية للنقل.

١٧ - يتوقع أن يشكّل التكيف مع تغير المناخ تحديا رئيسيا للمنطقة في السنوات القادمة، نظرا إلى أن الهياكل الأساسية للنقل معرضة لأن تتأثر بصورة حادة جراء نتائجه، ويشمل ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر وحدوث تقلبات حادة في الطقس. ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ هي بالفعل الأشد تأثرا بالكوارث الطبيعية، ويعوق عدم وجود خدمات النقل المناسبة فيها جهود الإغاثة إعاقاة شديدة.

٣ - خيارات السياسات/طريق المستقبل

١٨ - تطلبت معالجة التحديات المعقدة التي تمثلها الاستدامة لقطاع النقل إعداد استراتيجيات نقل متكاملة. ويتعين أن يشمل هذا النهج، في جملة أمور، تخطيط استخدام الأرض، وتخطيط خيارات النقل العامة التي لا تستخدم فيها مركبات آلية في المناطق الحضرية والريفية معا، وإعداد هياكل أساسية لنظم شحن ذات وسائل متداخلة، وإنشاء نماذج أعمال تجارية تهدف إلى تنفيذ عمليات وخدمات صيانة مجدية ماليا، ووجود اتصالات وخدمات إرشادية مصممة للتأثير على أنماط السلوك، ووجود تكنولوجيات نظيفة بغرض تحقيق كفاءة استخدام الطاقة وخفض الانبعاثات.

١٩ - ولاحظ المشاركون مع القلق عدم وجود خدمات النقل الأساسية والخدمات الأخرى المتصلة بها في كثير من المناطق الريفية بعد، وبخاصة في البلدان الأقل نموا في المنطقة، على نحو يحدّ من فعالية الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر. وهناك حاجة ماسة للمزيد من الدعم التقني والمالي على الصعيد الدولي.

٢٠ - ويتعين أن توفر الجهود الدولية الرامية إلى معالجة تغير المناخ على الصعيد العالمي الفرص لإيجاد نظم نقل قادرة أيضا على تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية. ومن شأن التركيز على الفوائد المشتركة أن يساعد على إيجاد حلول مجزية في جميع الحالات فيما يتعلق بإعداد استراتيجيات لتخفيف آثار تغير المناخ. ونظرا إلى ضرورة توسيع إمكانية الحصول على خدمات نقل تتسم بالكفاءة والسعر المعقول في المنطقة، وبخاصة في الأجزاء الريفية، يتعين ألا ينصب اهتمام السياسات الرامية إلى تحقيق ذلك الغرض على تخفيض خدمات النقل،

وأن يتجه إلى عكس مسار ازدياد انبعاثات غازات الدفيئة من القطاع، بوسائل من بينها استخدام التكنولوجيات المناسبة. ويتعين تعزيز قطاع النقل العام من أجل التقدم تجاه اعتماد وسائل تتسم بانخفاض كثافة استخدام مادة الكربون، مثل خطوط السكك الحديدية. ومن شأن تشجيع كفاءة استخدام الوقود واتخاذ تدابير للاقتصاد فيه، مثل فرض ضريبة مناسبة على الوقود الأحفوري، أن تسهم أيضاً في التقدم تجاه خفض استخدام مادة الكربون.

٢١ - وقد أثبت تعاون القطاع الخاص داخل إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص فعاليته بالفعل في كثير من مشاريع النقل، ويتعين اعتباره وسيلة لدفع خطط النقل والتنمية إلى الأمام. وتوجد بالفعل حلول تكنولوجية عديدة منخفضة التكلفة لكنها لم تنفذ. ومن شأن قيام شراكات مع دوائر علمية وتكنولوجية محددة أن ييسر نشر المعرفة. وعلاوة على ذلك كانت الشراكات مع منظمات المجتمع المدني أدوات فعالة في استيفاء احتياجات الفئات الأشد ضعفاً.

٢٢ - ويتعين تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل دفع خطط النقل والتنمية إلى الأمام. وشكلت جهود التكامل الإقليمي، مثل الاتفاقات الحكومية الدولية بشأن شبكات الطرق البرية العابرة لآسيا^(١)، وشبكات السكك الحديدية العابرة لآسيا^(٢)، عاملاً حاسماً في تطوير نظم نقل قابلة للاستدامة ومتكاملة الوسائل وقادرة على توفير خدمات نقل محلية تتسم بالفعالية، وعلى إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية وإلى أعداد أكبر من المناطق النائية، في الوقت نفسه. وكان التمويل الذي وفرته المصارف الإنمائية والوكالات الثنائية ضرورياً لتحفيز العروض الابتدائية للخدمات وسد فجوات التمويل. وأدت مبادرات من قبيل المؤتمر الوزاري المعني بالبيئة العالمية والطاقة في مجال النقل دوراً هاماً في تطوير خطط النقل القابل للاستدامة ذي المستويات المنخفضة لاستخدام الكربون. وأدت المبادرة الآسيوية للنقل القابل للاستدامة بيئياً دوراً أساسياً في تعزيز الاستراتيجيات والنهج المتكاملة، التي تهدف إلى تطوير نظم نقل مناسبة في آسيا، وتعميمها.

باء - الكيمائيات

١ - التقدم والإنجازات

٢٣ - أحرزت منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي ثاني أكبر منطقة بعد أوروبا من حيث الإنتاج والاستهلاك، تقدماً تجاه إدارة الكيمائيات على نحو أكثر سلامة.

(١) سلسلة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ٢٣٢٣، رقم ٤١٦٠٧.

(٢) قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ٤/٦٢.

٢٤ - وعلى وجه العموم، أحرزت معظم بلدان آسيا والمحيط الهادئ تقدماً في مجال تحسين المعارف والمعايير والإجراءات ذات الصلة بإدارة الكيمائيات على نحو أكثر سلامة، استناداً إلى عدد من الاتفاقات والصكوك الدولية والبرامج في المنطقة. وغطت تلك الاتفاقات مجالات من قبيل إثراء المعارف وتعزيز تدابير المعلومات من خلال أنشطة وصكوك وبرامج للتثقيف والتدريب ورفع درجة الوعي، وبرامج لتقليل المخاطر.

٢٥ - وحسّنت بلدان كثيرة أيضاً سياساتها المتعلقة بسلامة التعامل مع الكيمائيات، في مجال إعداد نظم للتأهب في حالات الطوارئ والاستجابة للحوادث المتعلقة بالكيمائيات والرقابة على استخدامها في المناطق المحمية، وتعزيز النظم المتعلقة بالمسؤولية والتعويض وجبر الضرر الذي يلحق بصحة الإنسان والبيئة.

٢٦ - وانتفعت معظم البلدان بالمعارف والمعلومات الجديدة المتحصل عليها نتيجة للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بإدارة الكيمائيات، وبرامج بناء القدرات. ويجري تنفيذ تلك البرامج على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. وألقي الضوء على التقدم المحرز في بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مجال تنفيذ صكوك من بينها اتفاقية روتردام لتطبيق إجراءات الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطيرة معينة متداولة في التجارة الدولية^(٣)، واتفاقية ستكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية^(٤)، والنهج الاستراتيجي تجاه إدارة الكيمائيات على الصعيد الدولي

٢٧ - وتضمنت مبادرات منع الاتجار غير المشروع في الكيمائيات والنفائيات الخطرة التصديق على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، مثل بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون^(٥)، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفائيات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود^(٦)، واتفاقية ستوكهولم، علاوة على مبادرات عالمية أخرى مثل النهج الاستراتيجي تجاه إدارة الكيمائيات على الصعيد الدولي.

٢ - التحديات والقيود

٢٨ - وتتعين مواصلة تعزيز تنفيذ الأطر الدولية القائمة للسياسات ذات الصلة بالكيمائيات، بوسائل منها توفير الموارد المالية وبناء القدرات في المجالات التي تحتاج إليها

(٣) سلسلة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ٢٢٤٤، رقم ٣٩٩٧٣.

(٤) المرجع السابق نفسه، المجلد ٢٢٥٦، رقم ٤٠٢١٤.

(٥) المرجع السابق نفسه، المجلد ١٥٢٢، رقم ٢٦٣٦٩.

(٦) المرجع السابق نفسه، المجلد ١٦٧٣، رقم ٢٨٩١١.

البلدان النامية. وكان تنفيذ السياسات الدولية المتعارف عليها غير متوازن في المنطقة، وقد تعطلت عملية التطوير في بعض الحالات نتيجة لذلك. وكان التنفيذ بطيئاً في بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ، مقارنة بالمناطق دون الإقليمية الأخرى. وواجهت تلك البلدان والأقاليم أيضاً صعوبات في التنفيذ بسبب افتقارها إلى الهياكل الأساسية المطلوبة.

٢٩ - وعلى الرغم من الجهود الملموسة التي بذلت على امتداد العقود الماضية، فقد افتقرت بلدان عديدة إلى القدرات اللازمة لكفالة إدارة الكيمياءات على نحو غير ضار بالبيئة. وفي كثير من الأحيان، عجزت القدرة الإدارية الوطنية عن مواكبة النمو السريع لمستويات الاستهلاك وعدد المواد الكيميائية الجديدة.

٣٠ - وعلاوة على ذلك، لا بد من إشراك القطاع الخاص وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في مجال إدارة الكيمياءات. وبينما استمرت صناعة الكيمياءات في التطور، حيث يتواصل إعداد كيمياءات جديدة، ظلت إمكانية الحصول على المعلومات المتصلة بالمخاطر المرتبطة بتلك الكيمياءات غير متوفرة أو محدودة في كثير من الأحيان.

٣ - خيارات السياسات/طريق المستقبل

٣١ - تطلبت كفالة الإدارة السليمة للكيمياءات التزام الحكومات باتخاذ الإجراءات التالية: (أ) إدماج إدارة الكيمياءات في الأولويات الإنمائية الوطنية؛ (ب) تطوير شبكات وطنية ومؤسسية وبرامجية قوية؛ (ج) تشجيع التصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتنفيذها؛ (د) تشجيع تنفيذ المعايير واستخدام الأدوات والنهج المتعارف عليها دولياً في ما يتصل بالبيئة والصحة والحماية ضد الكيمياءات، وتنقيح التشريعات وإنفاذ الأنظمة القائمة؛ (هـ) تعزيز مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني غير الربحية في إدارة الكيمياءات.

٣٢ - ونظراً إلى أن معظم المشاكل التي تواجهها البلدان النامية تنجم عن ضعف نشر المعارف وانخفاض مستوى القدرات المتعلقة بالموارد البشرية، يتعين تعزيز المساعدة التقنية بهدف تثقيف الموظفين المحليين في مجال الآثار الناجمة عن الكيمياءات وتقييم المنهجيات.

٣٣ - ويتعين على الحكومات الوطنية والوكالات المتعددة الأطراف المشاركة بنشاط في التعاون على توفير الدعم لإعداد الهياكل الأساسية المطلوبة، في مجالات تشمل القوانين والأنظمة ومرافق البحوث وقواعد البيانات. ومن شأن هذه التدخلات أن تساعد في تحسين مصداقية المعلومات وصنع القرارات المستنيرة. ومن الضروري بذل المزيد من الجهود على الصعيد الدولي باعتبارها مسألة عاجلة، من أجل مساعدة البلدان على سن التشريعات وإنفاذها بهدف السيطرة على التحركات غير المشروعة للكيمياءات السامة.

٣٤ - ويتعين تعزيز السياسات الوقائية نظرا إلى أن البلدان النامية في المنطقة تفتقر إلى القدرة على الاستجابة الفعالة للحوادث الخطرة أو رصد الآثار البيئية الطويلة الأجل. ويتعين تطوير التكنولوجيات المناسبة بغرض توفير الإرشاد في مجالي تخصيص الموارد والاستثمار.

جيم - معالجة النفايات

١ - التقدم والإنجازات

٣٥ - أُنخذت عدة مبادرات عالمية بشأن معالجة موضوع النفايات. وغطت جداول أعمال القرن ٢١ المحلية، والأهداف الإنمائية للألفية، واتفاقية بازل، واتفاقية ستكهولم، وبروتوكول مونتريال، والنهج الاستراتيجي تجاه إدارة الكيماويات على الصعيد الدولي، وبروتوكول كيوتو^(٧)، ضمن صكوك أخرى، الجوانب المختلفة لنفايات المناطق البلدية والصناعات، والنفايات الخطرة، ومياه الصرف. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت عدة وكالات دولية وثنائية مشاركة نشطة في تعزيز المعالجة المستدامة للنفايات.

٣٦ - ولأغراض زيادة تبادل المعلومات وتعزيز القدرات في البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، من أجل الحصول على تكنولوجيات معالجة النفايات ونشرها، أنشئ بمساعدة من حكومة اليابان، مركز للمعارف المتعلقة بخفض النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها.

٣٧ - وبينما تتولى الحكومات المحلية معالجة معظم النفايات الصلبة للمناطق البلدية، تجري على مستويات حكومية أعلى في العادة معالجة النفايات الصناعية والخطرة، ونفايات قطاع الصحة، والقطاعات الناشئة. وتواجه الحكومات المحلية والوطنية عدة تحديات في مجال معالجة النفايات، بما في ذلك انعدام الموارد المالية، ومحدودية التكنولوجيات المناسبة والأراضي المتاحة من أجل التخلص من النفايات، وارتفاع تكاليف خدمات النقل. وشرعت حكومات عديدة في اتخاذ خطوات تجاه معالجة النفايات الصلبة على نحو غير ضار بالنظام الإيكولوجي. واعتمد بعض البلدان تشريعات شاملة تتعلق بمعالجة النفايات الخطرة والصلبة ومياه الصرف على نحو غير ضار بالبيئة. وأدبجت بلدان كثيرة نهج خفض النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها في ممارساتها المتعلقة بمعالجة النفايات. وانصب تركيز تنفيذ الاستراتيجيات في بلدان كثيرة على إشراك القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في معالجة النفايات الصلبة، وبخاصة نهج خفض النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها. وجرى إبلاغ المشاركين في

(٧) انظر الوثيقة FCCC/CP/1997/7/Add.1، المقرر 1/CP.3، المرفق.

الاجتماع بالمبادرات القطرية الهادفة إلى تحويل النفايات إلى طاقة، وتحويل النفايات العضوية إلى أسمدة من أجل الاستخدام في الزراعة.

٢ - التحديات والقيود

٣٨ - على الرغم من التقدم المحرز، تظل هناك عدة تحديات وقيود، بسبب الارتفاع السريع في معدلات إنتاج النفايات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبخاصة النفايات الناتجة عن النمو الاقتصادي وانتشار العمران والتصنيع. ويُتوقع استمرار ارتفاع معدلات إنتاج النفايات الخطرة والصلبة والطبية في المناطق البلدية، على نحو يعكس الطبيعة الملحة لعدد من التحديات التي تواجهها المنطقة.

٣٩ - وعلى الرغم من أن بلدان كثيرة أعلنت عن سن قوانين ووضع أنظمة في هذا المجال، فإن تنفيذها وإنفاذها يظلان من التحديات. وعلاوة على ذلك، لم تضطلع الحكومات الوطنية والمحلية بمهمة بناء القدرات ذات الصلة. ويتمثل تحد رئيسي آخر في التمكن من الحصول على التكنولوجيات والتمويل المطلوب لتدابير معالجة النفايات.

٤٠ - وتمثل أحد التحديات الرئيسية فيما يتصل بالنفايات الخطرة في الاختلافات بين البلدان فيما يتعلق بتعريف المصطلحات. وأدى ذلك إلى صعوبة إنفاذ القوانين، وشكّل أحد الأسباب الداعية إلى مواصلة استيراد وتصدير النفايات الخطرة. وعلاوة على ذلك، لا يزال نقل النفايات النووية ومعالجتها والتخلص منها من التحديات التي تواجهها المنطقة.

٣ - خيارات السياسات/طريق المستقبل

٤١ - سلّط المشاركون في الاجتماع الضوء على المجالات الرئيسية التالية لمواصلة العمل في المستقبل: (أ) زيادة التعاون الإقليمي في مجال تبادل المعلومات، بهدف صياغة استراتيجيات وطنية لمعالجة النفايات؛ (ب) إيجاد نهج وتكنولوجيات ابتكارية في ما يتعلق بالنفايات الصلبة للمناطق البلدية؛ (ج) معالجة النفايات البيولوجية في المجال الطبي. وجرت الإشارة أيضا إلى إعداد مبادئ توجيهية في سياق مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل، وتبادل المعلومات الرقابية في ما يتعلق بالنفايات الخطرة، عبر أنشطة الشبكة الآسيوية لمنع التحركات غير المشروعة للنفايات الخطرة عبر الحدود، باعتبارها أدوات للتعاون الإقليمي المستقبلي.

دال - التعدين

١ - التقدم والمنجزات

٤٢ - تتميز منطقة آسيا والمحيط الهادئ بغناها بالثروات المعدنية وبأنها من كبار المساهمين في الإنتاج العالمي لهذه الموارد. وقد ازداد الطلب على المواد المعدنية مع نمو الاقتصادات الإقليمية، بينما تواصل تغير الطلب على الأنواع المختلفة لهذه المواد المعدنية. وتسارعت في الآونة الأخيرة معدلات إنتاج الطاقة النووية، التي تحتاج إلى اليورانيوم، بينما أدى تطوير التكنولوجيات النظيفة إلى ازدياد الطلب على المعادن النادرة، بما في ذلك العناصر النادرة التي تشتمل عليها الأرض. ولا يزال التعدين الواسع النطاق يمثل تحديات للمجتمعات على الصعيد المحلي، بما في ذلك التأثير بصورة سلبية على صحة ورفاه الإنسان والحيوان وتدمير الموارد الطبيعية والأنظمة الإيكولوجية. وتوجد موارد المواد المعدنية بصفة رئيسية في المناطق التي تقطنها الشعوب الأصلية، لكن فوائدها لا تقتسم مع هذه الشعوب، التي تتحمل العبء الأكبر للآثار البيئية للتعدين. وبالإضافة إلى ذلك تمثل النساء والأطفال الفئتين الأكثر عرضة للتأثر على وجه الخصوص.

٤٣ - وأقامت رابطة أمم جنوب شرق آسيا ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ أطر إقليمية تهدف إلى توفير الدعم في إعداد سياسات جديدة للتعدين. وأصدرت كلتا الرابطين إعلانا سياسيا هاما بشأن التعدين.

٤٤ - واتخذت الحكومات خطوات لتعزيز التعدين المتسم بالمسؤولية، بما في ذلك إقامة أطر سياسية محددة لتشجيع مراعاة الاستدامة في قطاع التعدين. ولوحظت المبادرات التالية أثناء اجتماع التنفيذ الإقليمي (أ) مبادرة بشأن السياسات والأنظمة والإجراءات المتعلقة بالتخطيط لإعادة التأهيل؛ (ب) مبادرة بشأن إدارة حل التزاعات؛ (ج) مبادرة بشأن العمليات الاستشارية؛ (د) مبادرة بشأن تقييم التأثير البيئي؛ (هـ) مبادرة بشأن تقييم الضرر باعتباره أساسا لتعزيز الامتثال والرصد؛ (و) مبادرة بشأن مشاريع التعدين الصغيرة الحجم؛ (ز) مبادرة بشأن تحليل اهتمامات أصحاب المصلحة. وعلاوة على ذلك، حُظرت ممارسة التعدين في مناطق مستجمعات المياه والمحميات الحرجية، وحُددت أسعار أعلى لاستخدام المياه في قطاع التعدين. وسلّطت التجارب الوطنية الضوء أيضا على الجوانب الحميدة التي ينطوي عليها الجمع بين استثمارات القطاع الخاص المتسمة بالمسؤولية واللوائح الحكومية والسياسات الاجتماعية المشددة بغية ضمان الفوائد التي تحصل عليها المجتمعات المحلية. وأشار ممثل إحدى الدول الجزرية الصغيرة إلى أن الطلبات المتعلقة بامتيازات التعدين قد رُفضت

وُمنحت الأولوية لاعتبارات الاستدامة عوضاً عن المكاسب الاقتصادية القصيرة الأجل، على العكس مما يُقال.

٤٥ - واتخذت الصناعات الاستخراجية خطوات تجاه إقامة نُظم إدارية وأطر سياسية من أجل الامتثال للمعايير العالمية المتعلقة بتحسين إعداد التقارير. واتخذت أيضاً إجراءات تعاونية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية والتعدين المستدام القائم على أسس علمية. إلا أنه لا تزال هناك فجوة بين توقعات "معايير" الاستدامة وعمليات التعدين الحقيقية.

٤٦ - وعلاوة على ذلك، أدت كيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني أدواراً هامة في المنطقة. واتخذت وكالات دولية مثل منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرات هامة لدعم التعدين القابل للاستدامة.

٤٧ - وتشمل النجاحات المحرزة في مجال الابتكارات التكنولوجية وضع تقنيات لإذابة الفلزات والمعادن من خاماتها؛ وكفاءة كفاءة الطاقة، وخفض الاحتياجات من المياه، والتوسع في استخدامات التشغيل الآلي والتكنولوجيات الأخرى بغرض خفض احتياجات الطاقة والمخاطر التي يتعرض إليها الإنسان.

٤٨ - وعلى الرغم من التقدم المحرز في عدة مجالات، لم تُغتَم بالكمال الفرص المتاحة في قطاع التعدين، وقُيِّمت الموارد المعدنية بأقل مما تستحق، ولم يُراعِ الإنصاف في توزيع الفوائد، واتسمت بالضعف الروابط مع القطاع الاقتصادي بمعناه الأوسع. وتظل البلدان التي تعتمد بدرجة كبيرة على تصدير السلع عرضة للتأثر بتقلبات أسعار السلع على الصعيد العالمي وبالكوارث الطبيعية.

٤٩ - وتم الاعتراف بأن التعدين غير قابل للاستدامة في الأجل الطويل. ومن الأمثلة الجيدة للنهج الإيكولوجية الصناعية الداعمة لإدارة الطلب على الموارد، برنامج المدن النموذجية المعروف باسم "إيكوتاون" الذي يهدف إلى تعظيم الفرص الاقتصادية والبيئية التي يتيحها قرب المسافة بين المناطق الصناعية والمناطق الحضرية، من خلال استخدام المخلفات التجارية والصناعية ومخلفات المدن في التطبيقات الصناعية.

٢ - التحديات والقيود

٥٠ - شملت التحديات التي تواجه قطاع التعدين، ما يلي: كفاءة استخدام الموارد؛ والكثافة العالية لاستخدام الطاقة؛ وإدارة السميات؛ وكفاءة إتاحة ظروف العمل المناسبة؛ وتطوير علاقات تتسم بالفائدة المتبادلة مع المجتمعات المحلية؛ وإدارة المخاطر المالية والتكنولوجية. وهناك تحديات ملحة مرتبطة بتعدين الذهب من أجل الصناعات الحرفية

وما يتصل بذلك من تلوث بمادة الزئبق، علاوة على مسائل إدارة المخلفات المشعة الناجمة عن تعدين اليورانيوم.

٥١ - ويتزايد الطلب على قطاع التعدين كمي يرفع مستوى قبول المسؤولية البيئية والاجتماعية التي تتسم بها عملياته. وشكّلت مسائل رفع درجة الوعي لدى الجمهور، والمشاعر العدائية التي تعرب عنها بعض المجموعات تجاه التعدين، وإدراك المؤسسات الاستثمارية للروابط بين الأداء الاقتصادي والمسؤولية تجاه المخاطر والبيئة والاعتراف بحقوق مجموعات الشعوب المحلية، باعتباره مسألة حاسمة وبارزة، حوافز على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل التعدين نشاطا تستخدم فيه الطاقة بكثافة، مما يستدعي توضيح دور القطاع في تخفيف آثار تغير المناخ على نحو أفضل. ويتطلب تكامل إدارة المياه وإدارة النظام الإيكولوجي منح المزيد من الاهتمام للمجالات القابلة للتأثر بالتعدين؛ لا سيما وأن التعدين يتسم بكثافة استخدام المياه، وكثيرا ما توجد عملياته في مناطق ذات نظم إيكولوجية حساسة مثل الجبال.

٥٢ - وعكست التطورات التي شهدتها المجال التجاري مؤخرًا، فيما يتصل بتجارة الزئبق ومركباته، زيادة درجة الوعي البيئي على نحو سترتب عليه آثار في مجال صناعات التعدين الإقليمية. ويتعين أن تدعم التجارة والسياسات البيئية بعضها بعضًا، وينبغي تجنب السياسات التي تسبب اختلالًا في مجال التجارة.

٥٣ - وبينما يتسم قطاع التعدين بالأهمية الاقتصادية، فإن الاعتبارات المتعلقة بالاستدامة تتطلب إيلاء اهتمام جاد للتدابير التي تهدف إلى خفض الطلب على المعادن، من خلال إدارة الجانب المتعلق بالطلب، بوسائل من بينها استخدام النهج المتعلقة بخفض إنتاج النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها.

٥٤ - وعلى الرغم من تحسن الأطر الرقابية والحوافز في عدة بلدان، فإن افتقارها إلى قدرات التنفيذ يخفض من فعاليتها. وقد لوحظت فجوات في التنفيذ ذات صلة بإنفاذ اللوائح. وتعكس جوانب القصور المتعلقة بالتنفيذ قصور القدرات البشرية، علاوة على القيود المالية والتكنولوجية، حسبما أشار إليه ممثلو عدة بلدان.

٣ - خيارات السياسات/طريق المستقبل

٥٥ - يتطلب الأمر سياسة تعدين شاملة لدعم النهج المتكاملة الرامية إلى تلبية الطلب على المعادن. ويستلزم الأمر المزيد من تكامل السياسات مع قطاعات أخرى، وكذلك إجراء تقييمات استراتيجية لقابلية استدامة عمليات التعدين.

٥٦ - ويمكن النظر في تعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك وضع اتفاقية دولية في مجال تجارة المعادن والسياسات الاستثمارية، لدعم إنعاش البيئة. واقترح أن تنفق البلدان الأعضاء نسبة مئوية من إيراداتها المتأتية من التعدين على إصلاح البيئة باعتباره وسيلة لدعم التنمية المستدامة لقطاع الثروات المعدنية. وينبغي أن تتبادل بلدان المنطقة التجاري في مجال تطبيق هذه السياسات الاستثمارية.

٥٧ - وينبغي تعزيز الاستثمارات القائمة على أساس عمليات شاملة وشفافة. ويستلزم ذلك القيام بالمزيد من المشاورات في ما يتعلق بالمسائل المتصلة بالشعوب الأصلية؛ حيث تعرضت حقوق هذه الشعوب بشكل خاص للخطر جرّاء عمليات التعدين، وبوسع نهج حقوق الإنسان أن تساعد في قيام ممارسات جيدة. وينبغي أن توفر السياسات الرامية إلى كفالة الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وإلى إدراج آراء المرأة في وضع السياسات والتخطيط لدعم هذه العمليات الشاملة والشفافة. ويتعين تحسين التواصل ما يتعلق بالمخاطر وباعتباره أساساً لإدارة المخاطر. وينبغي استخلاص استنتاجات معينة تتعلق بما يشكل أنشطة تعدين مقبولة.

٥٨ - من المهم زيادة قدرة البلدان النامية على تقييم الأثر البيئي.

٥٩ - وينبغي تعزيز المسؤولية الاجتماعية والنهج الأخلاقية للشركات على غرار كفالة التجارة العادلة في المعادن.

٦٠ - ويتعين القيام باستثمارات في العلوم والتكنولوجيا في مجالات تشمل ما يلي: (أ) التكنولوجيا النظيفة لدعم تخفيف الآثار البيئية، واستخدام الموارد، وإدارة نفايات التعدين؛ (ب) إعادة تأهيل المناجم المهجورة؛ (ج) تكنولوجيا التعدين المتقدمة، ويشمل ذلك ميادين جديدة مثل المحاكاة الجيولوجية. وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز دور المؤسسات العلمية باعتبارها من الشركاء الحكوميين.

٦١ - وينبغي تعزيز تنظيم الطلب عن طريق تقييمات دورة الحياة ونهج الإيكولوجيا الصناعية. وتكتسب إعادة التدوير أيضاً أهمية حاسمة إذا ما أريد للطلب أن يبقى في الحدود التابعة للاستدامة. وينبغي النظر في تخطيط الاستغلال الجيد للأراضي بغرض تعظيم الفوائد والمساعدة في منع نشوب المنازعات. ومن الأمثلة على ذلك حظر التعدين في مناطق مستجمعات المياه والمحميات الحرجية.

٦٢ - وعلى الرغم من أن عدداً من الحكومات في المنطقة يروج حالياً للطاقة النووية باعتبارها مصدراً مستداماً للطاقة، ينبغي تعزيز الحوار باعتباره إطاراً لمناقشة مسائل هامة من

قبيل الإلغاء التدريجي لتعدين اليورانيوم والأنشطة النووية الأخرى، نظراً إلى السمية الشديدة للنفايات الناجمة عن هذه الأنشطة، والتحقق من صعوبة التعامل المأمون معها.

هاء - الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

١ - التقدم المحرز والإنجازات

٦٣ - قبل سبعة أعوام فقط، في عام ٢٠٠٢، أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، كررت حكومات العالم تأكيدها على التزامها بحماية البيئة من أجل أجيال المستقبل. ودأبت الوكالات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة على العمل معاً من أجل تنفيذ عدد من برامج العمل، وكذلك لدعم مبادرات العديد من الحكومات.

٦٤ - وبهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام بيئياً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، عن طريق تعزيز سياسات بيئية فعالة، اقترح المشاركون في المؤتمر الوزاري الخامس المعني بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ، الذي عقد عام ٢٠٠٥، نهج النمو غير الضار بالبيئة (النمو الأخضر) بوصفه نهجاً مستداماً لتعزيز التآزر بين الأهداف البيئية والإنمائية. وأشارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في قرارها ٩/٦١ إلى نتائج هذا المؤتمر. وسعت اللجنة، عن طريق ذلك القرار، إلى معالجة أهم قضايا السياسة العامة المتصلة بنهج النمو الأخضر، التي تم تأكيدها في الإعلان الوزاري المتعلق بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠٠٥^(٨)، وفي الخطة التنفيذية الإقليمية للتنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٦-٢٠١٠^(٩).

٦٥ - وتشكل الكفاءة الإيكولوجية وكفاءة استخدام الموارد العمود الفقري لنهج النمو الأخضر، الذي جرى تطبيقه من خلال عدد من السياسات التي تم الترويج لها في المنطقة، ومن ضمنها ما يلي: (أ) فرض ضريبة خضراء وإصلاح الميزانية؛ (ب) إقامة هياكل أساسية مستدامة؛ (ج) كفاءة استدامة الاستهلاك والإنتاج؛ (د) عدم إضرار الأعمال التجارية والأسواق بالبيئة؛ (هـ) الاستثمار في رأس المال الطبيعي. وقدمت هذه السياسات حوافز قوية لحماية البيئة.

٦٦ - ويتواصل عقد الحوارات والمنتديات الإقليمية المتعلقة بسياسة النمو الأخضر منذ عام ٢٠٠٥. وقد ركزت الحوارات الإقليمية الثلاثة المتعلقة بالسياسات العامة على الآتي: فرض

(٨) المؤتمر الوزاري الخامس المعني بالبيئة والتنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات A.05.II.F.31) المرفق الأول.

(٩) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

ضرائب خضراء وإصلاح الميزانية؛ (ب) وضع سياسة عامة وكفالة اقتصاد المجتمع في استهلاك الموارد؛ (ج) كفالة عدم إضرار الأعمال التجارية البيئية وحماية البيئة باعتبارهما فرصاً لإقامة أعمال تجارية. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت أربعة اجتماعات لشبكة مبادرة سيول لإتاحة مناقشة الأدوات الاقتصادية، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والشواغل المتعلقة بتغير المناخ. وتناول الاجتماع الثالث، الذي عُقد في سيبو، الفلبين، عام ٢٠٠٨، بالتعاون مع المائدة المستديرة المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في آسيا والمحيط الهادئ، مسائل متصلة باستدامة الاستهلاك والإنتاج.

٦٧ - ويشكل كل من تعبئة الاقتصاد العالمي ونقل محور تركيزه إلى الاستثمار في التكنولوجيات النظيفة والهياكل الأساسية الطبيعية، كالغابات والتربة، أفضل رهان لتحقيق النمو الحقيقي، ومكافحة تغير المناخ، وإحداث طفرة في مجال العمالة في القرن الحادي والعشرين.

٦٨ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة وكبار الاقتصاديون مبادرة الاقتصاد الأخضر. ولهذه المبادرة، التي تستمر مدة عامين بصفة ابتدائية، ثلاثة عناصر أساسية، هي: تقرير بشأن الاقتصاد غير الضار بالبيئة، وتقرير بشأن الوظائف غير الضارة بالبيئة، ودراسة بشأن اقتصاد النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. وسوف يقدم التقرير بشأن الاقتصاد غير الضار بالبيئة (الاقتصاد الأخضر) استعراضاً عاماً وتحليلاً وتوليفاً بشأن السبل التي تستطيع السياسات العامة من خلالها مساعدة الأسواق على تعجيل الانتقال إلى اقتصاد أخضر.

٦٩ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة حالياً مع الصين وجمهورية كوريا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من أجل إعداد مشاريع التقارير الوطنية بشأن الاقتصاد الأخضر. وعلاوة على ذلك، تنفذ حالياً أنشطة لبناء القدرات، بجانب المناقشات الجارية مع البلدان الآسيوية بشأن إعداد دراسات قطرية.

٧٠ - وعلاوة على ذلك، يشدد نهج الاقتصاد الدوار، الذي اعتمده حكومة الصين في أحدث خططها الخمسية باعتباره نموذج التنمية لذلك البلد، على الاستخدام الأمثل وإعادة التدوير الأكثر فعالية لمواردها، فضلاً عن حماية البيئة.

٧١ - واقترحت حكومة اليابان المبادرة الثلاثية (خفض النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها) التي ترمي إلى إنشاء مجتمع قائم على دورة مادية سليمة عن طريق الاستخدام الفعال للموارد والمواد، واتفقت عليها مجموعة الثمانية في اجتماع قمة المجموعة الذي عُقد في سي آيلند في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٤، باعتبارها مبادرة جديدة. وتم أيضاً خلال المؤتمر

الوزاري المعني بالمبادرة الثلاثية، الذي استضافته حكومة اليابان في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٥، والترويج لبرنامج المبادرة الثلاثية الذي يمثل آلية تنفيذية للأنشطة المقرر الاضطلاع بها في البلدان النامية بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٧٢ - وأنشئ في عام ٢٠٠٦ مكتب المساعدة المعني باستدامة الاستهلاك والإنتاج، المشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتقوم مهمة هذا المكتب على تعزيز الممارسات المبتكرة في مجال استدامة الاستهلاك والإنتاج في آسيا والمحيط الهادئ. واضطلع مكتب المساعدة بدور مركز للمعلومات، وشارك في تنظيم اجتماعات واستضافتها، وأقام شراكات معينة مع وكالات أخرى بشأن استدامة الاستهلاك والإنتاج. واستضاف المكتب منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، دورة إقليمية لتدريب المديرين على تطوير أدوات سياسات النمو الأخضر وتطبيقها.

٧٣ - وثبت أن المنطقة تربة خصبة لتنفيذ عدد من المبادرات العالمية والإقليمية: وتصدى البرنامج المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمتعلق بكفالة أن يتسم الإنتاج بالمزيد من كفاءة الموارد والنظافة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لمعالجة مسائل التنمية الصناعية المستدامة عن طريق حماية البيئة؛ وتناولت البرامج الإقليمية المتعددة الأقطار للمساعدة التقنية التابعة لمصرف التنمية الآسيوي وبرنامجي شبكة إدارة البيئة الصناعية وخفض انبعاثات غازات الدفيئة من المصانع في آسيا والمحيط الهادئ التابعين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مسألتَي تلاقح المعلومات وتبادل المعارف. وعلاوة على ذلك، اعتمد المشاركون في المؤتمر الدولي للصناعة الخضراء في آسيا الذي عقد في مانيلا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، إعلاناً وزارياً بشأن تعزيز نهج النمو الأخضر والصناعة الخضراء والوظائف الخضراء والإنتاج المستدام.

٧٤ - وفي معظم البلدان، تشهد الأدوات والمبادرات المتصلة بالإنتاج المستدام تقدماً أكثر من تلك المتصلة بالاستهلاك المستدام. وبشكل خاص، تحتل أدوات ومبادرات الإنتاج الأنظف، بما فيها دراسات الحالات الإفرادية والقدرات البشرية والتشريعات والشبكات، مرتبة أعلى بكثير في كافة أنحاء المنطقة. ويُعزى ذلك على الأرجح إلى تضافر الجهود الدولية التي بذلت خلال العقدتين السابقتين بهدف بناء القدرات في مجال الإنتاج الأنظف في المنطقة. وتضطلع المراكز الوطنية المعنية بالإنتاج الأنظف بدور هام في ذلك الصدد. وقد أحرزت البلدان التي تملك هذه المراكز مزيداً من التقدم في تنفيذ نهج الإنتاج الأنظف.

٧٥ - وتوجد في جميع بلدان شمال شرق آسيا برامج وقوانين شتى لتعزيز كفاءة استخدام الموارد في مجال الإنتاج الأنظف. ويطبق أيضاً في بلدان المنطقة دون الإقليمية نهج الاقتصاد

الدوار الذي يتطلب تحمل المنتجين المسؤولية عند تجاوز مراحل الإنتاج. وتشارك المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في تلك البلدان في صياغة السياسات وأساليب الإدارة، وتطوير تكنولوجيات أنظف، وتشغيل المواقع الإلكترونية التي تتيح للجمهور سهولة الحصول على تلك البيانات، وتنفيذ مشاريع تجريبية بشأن التحقق من الإنتاج الأنظف، في مجال صناعة اللباب والورق على سبيل المثال، بالتعاون مع الصناعات في اقتصادات أخرى.

٧٦ - وتضم أغلبية البلدان في جنوب شرق آسيا مراكز وطنية معنية بالإنتاج الأنظف تعمل بنشاط كبير، وتتصدر الأنشطة في مجال الإنتاج الأنظف بتلك البلدان. وتشمل هذه الأنشطة اعتماد شهادتي المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO 9001 و ISO 14001، وتنظيم حلقات دراسية للتوعية، وإنتاج معلومات وأدوات تدريبية متعلقة بالإنتاج الأنظف ونشرها.

٧٧ - وعقدت موائد مستديرة وطنية في عدد من البلدان الآسيوية، بما فيها الصين والهند، بالتعاون مع المائدة المستديرة المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في آسيا والمحيط الهادئ. وقامت جماعة "المجتمع العامل"، وهي منظمة غير حكومية هندية تضم متطوعين فقط، انخرطت في الترويج لاستدامة الاستهلاك والإنتاج منذ عام ٢٠٠٣، بتنظيم المائدتين المستديرتين الوطنيتين المعنيتين باستدامة الاستهلاك والإنتاج، اللتين عقدتا في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، في مومباي ونيودهي على التوالي.

٧٨ - وعقدت الجماعة، في نيودهي، في شباط/فبراير ٢٠٠٩، اجتماعاً لفرق عمل مراكز في الهند، بغرض تيسير مهمة توثيق أفضل الممارسات التي تضطلع بها هذه الفرق، وبدء أنشطة التعاون في المشاريع، وتشجيع تبادل المعلومات داخل المنطقة وبين المناطق. وتركزت المناقشة على نهج النمو الأخضر، وعلى أساليب الحياة المستدامة وما يتصل بها من تعليم وسياحة ومشتريات عامة ومبان وتشبيد ومنتجات.

٧٩ - ومن السهل اعتماد نهج استدامة الاستهلاك والإنتاج بوصفه رؤية وغاية رئيسية، وباعتبار أن استدامتهما هي الاستراتيجية الطويلة الأجل الوحيدة المقبولة لاستمرار بقاء الجنس البشري. لكن تحديد كيفية تحقيق ذلك مسألة في غاية الصعوبة.

٢ - التحديات والمعوقات

٨٠ - على الرغم من ارتفاع مستوى الفقر في المنطقة، فقد تجاوز الاستهلاك، قياساً إلى البصمة الإيكولوجية، المساحة الإنتاجية البيولوجية المتاحة للفرد الواحد في ١٨ بلداً على الأقل. وشهدت المنطقة استخداماً شديداً للكثافة للطاقة، أسفر عن شواغل مختلفة متعلقة

بالتلوث. وقد أسهم النقل في التلوث، على سبيل المثال؛ ولذلك تم التشديد على أهمية سياسات النقل العام، وعلى تعزيز تكنولوجيات النقل النظيفة كذلك.

٨١ - وتشمل التحديات الهامة الأخرى في المنطقة، توسيع نطاق الإنجازات في مجال استدامة الاستهلاك والإنتاج وتعميمها، وكذلك تحسين التنسيق بين شتى مبادرات أصحاب المصلحة من أجل الاستهلاك الأمثل للموارد ومنع الازدواجية.

٨٢ - ويتعين تصحيح أوجه الغبن الهائل التي تنعكس في الأنماط الحالية لاستهلاك الموارد داخل الدول وفيما بينها، إن أرادت للبشرية إقامة نط الشراكة العالمية بين الشمال والجنوب المطلوب لحل المشاكل البيئية على نطاق العالم. وعلى سبيل المثال، بلغ التفاوت بين أعلى وأدنى معدلات استهلاك الصلب في المناطق دون الإقليمية خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٤، نسبة ٤٠ في المائة.

٨٣ - وتشهد معظم البلدان في المنطقة تحديات مؤسسية: حيث برزت الحاجة إلى حشد المزيد من الإرادة السياسية، وضرورة توضيح أدوار الوكالات الحكومية، وزيادة اعتمادات الميزانية إلى الحد الأقصى (تشير تقديرات حديثة، إلى أن الإنفاق الحكومي على حماية البيئة يقل عن ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان آسيا والمحيط الهادئ) وتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء. ويتعين على الاقتصاد العالمي خلال الأعوام الخمسين المقبلة، أن يستجيب لتحديات الحدود الداخلية للاستدامة (التباين) والحدود الخارجية للاستدامة (المعوقات البيئية).

٨٤ - وهناك حاجة للاستثمار في أشخاص يتميزون بالتفاني والاستعداد للالتزام بالإدارة البيئية. ويمثل ذلك تحدياً مشتركاً في آسيا، لعله أكثر التحديات إلحاحاً: ففي الإمكان توفير الموارد للميزانية مع استمرار نمو الاقتصادات، لكن الموظفين المهرة ليسوا متوافرين في الأسواق.

٨٥ - ويمثل تداول المواد الثانوية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أحد الشواغل التي تؤدي إلى نشوء قضايا بيئية وقانونية. وفي حين يشكل استيراد مواد مستعملة حلاً بديلاً عن استخدام المواد الخام للإنتاج، فهو يشكل كذلك وسيلة لنقل مسؤولية التخلص منها نهائياً إلى البلدان المنخفضة الدخل، التي قد لا تملك القدرة على أداء تلك المهمة على نحو سليم بيئياً.

٨٦ - وتشمل المعوقات الأخرى التي تعاني منها المنطقة التحديات المتمثلة في كفاءة الطاقة، واستدامة النقل/التنقل، وتكامل إدارة النفايات والمياه، وعدم تحديد إطار مالي واقتصادي لاستدامة الاستهلاك والإنتاج، والحاجة إلى وضع سياسة شراء مستدامة، ومحدودية تعميم المنتجات والخدمات المستدامة؛ وعدم كفاية التثقيف والإعلام في ما يتعلق

باستدامة الاستهلاك والإنتاج وأساليب الحياة؛ وعدم كفاية التوعية بشأن السبل الكفيلة بزيادة القدرات التنافسية في مجال الأعمال التجارية عن طريق استدامة الاستهلاك والإنتاج؛ والتحديات المتعلقة بعشوائية التنمية الحضرية والريفية، والتخفيف من حدة الفقر.

٣ - خيارات السياسات/طريق المستقبل

٨٧ - يمكن إطلاق البرامج الاستراتيجية في مجال استدامة الاستهلاك والإنتاج، مثل برامج المشتريات العامة الخضراء، باعتبارها أدوات تنظيمية قائمة على الأسواق في الاقتصادات التي تطغى فيها المشتريات العامة على أسواق السلع الأساسية بكاملها. وفي ضوء الدور القيادي الذي يضطلع به القطاع العام، سوف يكون لبرامج المشتريات العامة الخضراء أثر توجيهي قوي على القطاع الخاص، كما ستجعل التحلي بروح المسؤولية في مجال المشتريات أمراً إلزامياً للسلطات العامة كافة.

٨٨ - وينبغي تحديد أهداف واضحة للاستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي مصحوبة بمؤشرات (كثافة استخدام الموارد، والانبعاثات، والمشتريات العامة الخضراء، المنتجات الخضراء، على سبيل المثال). وينبغي تحديد هذه الأهداف المطبقة عن طريق النماذج والأمثلة على النحو الصحيح لجميع الأطراف الفاعلة وإبلاغهم بها.

٨٩ - ويتعين ترجمة سياسات القطاعين العام والخاص وبرامجهما ومبادرتهما إلى استثمار عام وخاص في التكنولوجيا الخضراء. وتتمثل الغاية من ذلك في توفير الزخم للمستثمرين والتأكيد لهم أن الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء هو الحل الأكثر استدامة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام في آسيا والمحيط الهادئ.

٩٠ - وعلى الرغم من أن أنماط الإنتاج المستدامة كثيراً ما تعرض على أنها أهم ما تحتاج إليه اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ، هناك حاجة ماثلة لتعزيز هذه الأنماط. وينطبق ذلك على قرارات الاستهلاك الفردية للمواطنين وقرارات الاستهلاك للشركات وللحكومة. وقد تصدى بعض البلدان بنجاح لتلك المسائل واضطلع بدور رائد يقتدى به في المنطقة، على غرار "المؤشر الوطني الإجمالي للسعادة" في بوتان و "اقتصاد الاكتفاء" في تايلند و "استراتيجية نهج النمو الأخضر المنخفض الكربون" في جمهورية كوريا؛ و "المتناغم" في الصين.

٩١ - ويمكن اتخاذ خطوات ملموسة عن طريق وضع وتنفيذ مجموعة من الأدوات الاقتصادية لكفالة أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وتنفيذها وضمان انعكاس النتائج الإيكولوجية لاستخدام الموارد الطبيعية على الأسعار.

٩٢ - وينبغي إيلاء الأولوية للحاجة إلى بناء القدرات في ما يتعلق بالقدرة البشرية، والدراية التكنولوجية، وخيارات تجاوز المراحل.

٩٣ - ونظراً إلى أوجه الشبه القائمة بين العديد من الاقتصادات التي تنتمي إلى المنطقة دون الإقليمية نفسها وترابطها، يمكن أن تتحقق بسهولة فوائد التبسيط ووضع أسس للمقارنة عن طريق تعزيز التعاون دون الإقليمي في مجال استدامة الاستهلاك والإنتاج.

٩٤ - ويمكن الرجوع بأصل العديد من تلك الجهود الإقليمية إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عُرف فيه التنمية المستدامة بأنها برنامج جامع. ولا تزال مفاهيم استدامة الاستهلاك والإنتاج، التي استحدثت نتيجة لما سبق، في حاجة إلى أن تدرج في محاور التركيز الرئيسية للعديد من الاقتصادات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويعد اتباع نهج استراتيجي وسياسي شامل أمراً ضرورياً وملحاً، لو أريد تحقيق المزيد من الكفاءة في استخدام الموارد. ومن المهم كذلك إدراج الشركات أو الشبكات أو سلاسل الشركات الصناعية، والمجمعات الصناعية الإيكولوجية، والهياكل الأساسية الإقليمية، في نظام واسع النطاق لدعم الاستخدام الأمثل للموارد.

٩٥ - ويتعين إدراج مبادئ التنمية المستدامة الطويلة الأجل في تدخلات قصيرة الأجل. وعلى هذا النحو، لن تؤدي الاستثمارات في الهياكل الأساسية وسياسات الحوافز الاقتصادية الاقتصادية إلى صعوبة تخلص الاقتصادات من أنماط الاستهلاك المهذرة للموارد في المستقبل.

٩٦ - وتشكل البلدان النامية أغلبية الاقتصادات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتتميز بمجتمع مدني قوي وقطاعات صناعية قوية يمكن الاستفادة منها في تنفيذ برامج استدامة الاستهلاك والإنتاج. وينبغي أن تشجع الحكومات في المنطقة تلك القطاعات وتمكنها باعتبارها شريكة في تعزيز هذه البرامج وتنفيذها.

٩٧ - وتولى كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمركز الدولي للتكنولوجيا البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة جمع البيانات المتعلقة بالتكنولوجيات غير الضارة بالبيئة وتوثيق تكنولوجيات الشعوب الأصلية. وقد يكون هذا التبادل للمعارف هو الميزة الأساسية للمنطقة. وهناك حاجة لتعجيل نشر تلك المبادرات الاستراتيجية ووضعها موضع التنفيذ.

٩٨ - وفي ذلك الصدد، طورت منظمات عديدة المعرفة والدراية بشأن ممارسات استدامة الاستهلاك والإنتاج وأدواتها واستخداماتها، بما فيها الشبكة الدولية للمشتريات الخضراء ومعهد البيئة التايلندي، الذي يشجع المشتريات الخضراء ووضع العلامات الإيكولوجية، وتنظيم دورة الحياة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. غير أن تلك الممارسات والأدوات

لم تنشر بعد على نطاق واسع. وتوجد محافل وشبكات معلومات قادرة على دعم عملية وضع السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي، لكنها تحتاج إلى المزيد من التعزيز.

٩٩ - واقترحت في الاجتماع خطة تنفيذية رئيسية، على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، تهدف إلى تحويل الناس إلى مستهلكين أكثر استنارة. وينبغي أن يتخذ هذا التثقيف شكل: (أ) برامج تثقيفية رسمية مكاملة لبعضها، يتم الاضطلاع بها في إطار النظم التعليمية القائمة في القطاع العام؛ (ب) حملات وحركات ينظمها المجتمع المدني؛ (ج) ممارسات متبعة في قطاع الأعمال تطبقها الشركات وتعكس المسؤولية الاجتماعية. وسوف تكون هذه الخطة الرئيسية أكثر جدوى إذا قامت على نهج تشاركي ييسر النجاح على الصعيدين المحلي والوطني.

١٠٠ - ونظراً إلى الدور الذي تضطلع به الماشية في مجالات الحد من الفقر والأمن الغذائي والتنمية المستدامة، علاوة على اعتماد قرابة بليون شخص من أفقر الفئات في العالم على الحيوانات باعتبارها مصدراً لكسب الرزق والمركز الاجتماعي، سيكون من المفيد النظر في رفاه الحيوانات لدى إعداد سياسات استدامة الاستهلاك والتنمية المستدامة.

١٠١ - وتم تحديد مجموعة من البرامج الأفقية والقطاعية ذات الأولوية المتعلقة باستدامة الاستهلاك والإنتاج، باعتبارها تمثل الإسهام الذي قدمته منطقة آسيا والمحيط الهادئ في الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وسوف تناقشها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة عشرة والتاسعة عشرة.

رابعاً - القضايا الشاملة

ألف - التقدم والإنجازات

١٠٢ - ينبغي الاعتراف التام بمبدأ وحدة البشرية باعتباره من مبادئ التعاون الدولي، وينبغي تشجيع النهج الأخلاقية والمعنوية والروحانية أثناء المناقشات بشأن التنمية المستدامة. ويتعين تعزيز الوعي بترابط الجوانب الروحانية والمادية للإنسانية. ولا يمكن مناقشة التنمية المستدامة من منطلق مادي فقط؛ وقد أثبتت الأزمات البيئية والمالية العالمية خطأ ذلك النهج. وتشمل العقبات الأساسية للتنمية المستدامة النعرات، والجهل بمحنة الضعفاء، والزعة المادية، وأوجه عدم المساواة بين الجنسين، وهياكل الحوكمة غير الفعالة وغير العادلة، والفساد.

١٠٣ - وعلى المستوى الوطني، اتخذت إجراءات كثيرة تتراوح بين وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط وتنفيذها، وتطبيق التدابير التشريعية والتنظيمية والمالية، بما فيها تطبيق الصكوك الاقتصادية، وكذلك التدابير المؤسسية والاجتماعية، مثل المشتريات

الخضراء، ووضع العلامات الإيكولوجية، والإفصاح عن المعلومات، والتوعية، والتدابير التقنية الرامية إلى كفاءة إنتاج أنظف. واستندت تلك التدابير إلى مبدأ "التجنب والتغيير والتحسين". واستخدمت تدابير التجنب والتغيير بشكل أساسي في البلدان المتقدمة النمو في المنطقة.

١٠٤ - واستجابة للنداءات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١^(١٠) وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وضعت بلدان عديدة مؤخرًا استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة. وتناولت تلك الاستراتيجيات مسائل استدامة الإنتاج والاستهلاك وكذلك المسائل المتصلة بالمجموعة المواضيعية، على غرار النقل والمواد الكيميائية وإدارة النفايات والتعدين. وعكست صياغة الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيذها بمختلف الأشكال اهتمام واضعي السياسات بإدراج القضايا البيئية في البرامج الإنمائية الوطنية.

١٠٥ - وكان الحافز وراء برنامج نهج النمو الأخضر هو رغبة عدد من البلدان في المنطقة في تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، تصدت أغلبية البلدان في المنطقة للتحديات الناشئة المتمثلة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال زيادة استجابة تشريعاتها للمتطلبات المتعددة الأبعاد المتعلقة بإدماج شواغلها البيئية والإنمائية الوطنية.

باء - التحديات والأولويات

١٠٦ - أكد تزايد عدد الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء في المنطقة، إلى جانب إجراءات الدعم الإقليمية والدولية، الحاجة المتنامية إلى إدماج الاستدامة البيئية في المجموعة المواضيعية بغرض التصدي لتحديات التنمية في الحاضر والمستقبل. وأكدت الأزمات الأخيرة أن أوجه الخلل الإيكولوجية والاجتماعية التي تعكسها أنماط النمو الاقتصادي الحالية ليست معزولة بل مترابطة ترابطاً وثيقاً. وتتطلب معالجتها الاعتراف بتلك الروابط، واعتماد نهج شاملة ومتكاملة لزيادة مرونة النظم الاجتماعية والاقتصادية. ولتحقيق ذلك، يتعين على البلدان في المنطقة التركيز على السياسات والإجراءات المستدامة بيئياً والشاملة اجتماعياً.

١٠٧ - والتحدي الرئيسي لتعزيز الاستدامة ضمن إطار المجموعة المواضيعية تحدٍ فني، هو: فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي والحيلولة دون التعرض لتأثير ارتدادي (عن طريق زيادة الموارد وكفاءة الطاقة، وإزالة الطابع المادي والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون ومستدام، على سبيل المثال). ويكمن التحدي الاقتصادي الرئيسي في توفير إطار للسياسات

(١٠) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات: A.93.I.8)، القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

استيعاب التكاليف الاجتماعية والبيئية بغرض التأثير في الخيارات الخاصة والعامّة. وسوف ينجز ذلك من خلال مجموعة من الوسائل السياسية، والحوافز، والتخطيط العمراني والاستثمار في الهياكل الأساسية، مثل هياكل النقل، وإدارة النفايات.

١٠٨ - وتبرز أيضاً تحديات هامة بسبب عدم وجود توجهات صريحة في مجال السياسات، وضعف القدرات المؤسسية، وتداخل الولايات المؤسسية، وتدني مستوى الإنفاق البيئي، والفجوات المعرفية، والافتقار إلى التكنولوجيا، وعدم كفاية البحث والتطوير، وعدم وجود تقاليد استهلاكية. ومن المعوقات الأخرى عدم كفاية موارد التمويل وعدم إمكانية الاستفادة من خيارات تمويل بديلة. وتشمل التحديات في مجالات السياسات الأخرى (تنظيمية، وقائمة على الحوافز، واجتماعية، ومؤسسية) ما يلي:

(أ) تحفيز الطلب على منتجات وخدمات مستدامة في السوق وتوريدها، ويشمل ذلك استحداث أنشطة اقتصادية جديدة ووظائف مجزية، ضمن قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل؛

(ب) تعميم استدامة استخدام وإدارة الموارد الطبيعية، بما فيها المعادن والمواد الكيميائية، في عمليات اتخاذ القرارات الحكومية، وقرارات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني؛

(ج) تعزيز التنمية الاجتماعية عن طريق الاستثمار المستدام في الأشخاص والمجتمعات، على النحو الذي أكدته الاتفاقية البيئية العالمية الجديدة؛

(د) المزاوجة بين التنمية الاقتصادية واستحداث وظائف مجزية وزيادة الرفاه؛

(هـ) اعتماد سياسات وتدابير شراء عامة مستدامة على الصعيد العالمي؛

(و) توعية الناس بشأن آثار خياراتهم الاستهلاكية ومساعدتهم في تحديد القيم عن طريق الإعلام والتثقيف، بهدف تعزيز تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج؛

(ز) تنمية القدرات المؤسسية عن طريق إدارة المعارف ونقل التكنولوجيا والتعليم والتدريب والتوعية؛

(ح) تعزيز أطر التعاون وحوافز الشراكات من أجل اتخاذ الإجراءات على جميع المستويات وإرساء التعاون الدولي والإقليمي؛

(ط) تحسين مشاركة المجموعات الرئيسية، ولا سيما النساء والسلطات المحلية، وكذلك القطاع الخاص والمجتمعات المحلية، في التخطيط واتخاذ القرارات والتنفيذ؛

- (ي) الحفاظ على معدل نمو مرتفع وفي الوقت نفسه كفاءة الاستدامة البيئية؛
- (ك) كفاءة وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها في ما يتعلق بالمسؤوليات المشتركة والمتباينة؛
- (ل) تمكين المجتمعات من العمل على الصعيد المحلي؛
- (م) حل المسائل المتصلة بالسياسات المتضاربة؛
- (ن) معالجة غياب المعلومات الأساسية الكمية؛
- (س) وضع آليات معينة لمعالجة الفجوات المعرفية وكذلك نشر المعلومات؛
- (ع) إجراء التحليلات الجنسانية وكفاءة النهج العادلة؛
- (ف) وضع آليات واستراتيجيات من أجل تعزيز أفضل الممارسات؛
- (ص) تلبية الحاجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية.

١٠٩ - ولا يزال الفقر، باعتباره مسألة شاملة لعدة قطاعات، من التحديات الرئيسية والمستمرة في المنطقة. وفي الماضي، تحقق النمو الاقتصادي السريع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية لتحمل التكاليف البيئية. كما تمت الاستعانة بمصادر خارجية لتحمل التكاليف المتصلة بحماية العمالة وتوفير المسكن والضمان الاجتماعي. وعلى هذا النحو، ورغم أن الفقر المطلق قد تراجع، إزداد كل من الفقر النسبي وأوجه التفاوت.

جيم - خيارات السياسات/طريق المستقبل

١١٠ - نظراً إلى وجوب معالجة عدد من المسائل المشتركة بغرض التصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة في شتى المجالات المواضيعية (بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والموارد المالية والفجوات في تبادل المعلومات، على سبيل المثال)، سيكون من المفيد تعزيز المتدييات الإقليمية بحيث تشمل تبادل الممارسات الناجحة في هذه المجالات ومناقشة الآليات الرامية إلى الاقتداء بتلك الممارسات وزيادتها. وينبغي النظر كذلك في توسيع نطاق النماذج الناجحة للتعاون الثنائي كي تشمل البرامج المتعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، تم التأكيد على فائدة التعاون فيما بين المناطق، بما في ذلك التعاون بين أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

١١١ - وأتاح إدماج الاستدامة البيئية في مختلف السياسات الإنمائية، بما فيها السياسات التي تعزز نهج النمو الأخضر، فرصاً هائلة للمنطقة. ويتمتع هذا الإدماج، بفضل روابطه الواضحة

بالعمالة وأسباب المعيشة وتحسين الاستفادة من الخدمات، بالقدرة على الحد من الفقر عن طريق توفير الحوافز الاقتصادية واستحداث فرص العمل. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تعزيز الإدارة المستدامة للنفايات أو نظم النقل المستدامة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإيجاد وظائف خضراء.

١١٢ - وعلى نحو مماثل، أتاحت الإدارة البيئية للقطاع الصناعي فرصة تحسين كفاءة استخدام القطاع للطاقة والموارد من أجل إنتاج أنظف. إلا أنه ينبغي دعم هذه الإدارة عن طريق الحوافز التي تتيحها أدوات السوق، من قبيل الضرائب البيئية، ورسوم المستخدمين، والإعانات ذات الأهداف المحددة، والعلامات الإيكولوجية. ويتطلب ذلك أيضاً أن توفر الحكومات الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية اللازمة لكفاءة التصنيع. وسوف تحسن تنمية الموارد البشرية (عن طريق النهج العنقودي) الكفاءة الصناعية من خلال الابتكارات.

١١٣ - ولذلك، ينبغي أن تساعد السياسات والإجراءات المطلوبة لتطوير نظم اجتماعية واقتصادية مرنة، في حل المشاكل المتصلة بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات والمواضيعية، وينبغي أن تحظى بالمزيد من الاهتمام في الحوارات الوطنية والإقليمية والدولية. وتبرز الحاجة للاعتراف بالروابط القائمة بين النظم الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية.

١١٤ - وينبغي أن تكفل حكومات الدول الأعضاء الرصد المتأني لجميع التدابير الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في جميع القطاعات، وينبغي تقييم النتائج من أجل مواصلة إدخال التعديلات والتحسينات لتعظيم الفوائد المرتدة على شعوب المنطقة.

خامساً - ملاحظة ختامية

١١٥ - شدّد المشاركون على الصلة القائمة بين المفاوضات الجارية بشأن تغير المناخ والمجموعة المواضيعية الحالية للجنة. وربما يكون لأي قرارات تتخذ في المؤتمر الخامس عشر لأطراف معاهدة الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في كوبنهاغن، في الفترة من ٧ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تأثير على مداوات اللجنة خلال دورتها الثامنة عشرة والتاسعة عشرة، وعلى الإجراءات التنفيذية المتخذة لاحقاً على الصعيدين الوطني والدولي. ولذلك السبب، يقترح أن يتخذ المشاركون الإجراءات المناسبة لإحالة نتيجة اجتماع التنفيذ الإقليمي إلى مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بتغير المناخ.